

إنهاء سلطة العائلات، الشرط المسبق لوضع حد لهذا الكابوس!

ريوار أحمد



أموالها في جيوبهم، وأسسوا مئات الشركات المختلفة واحتكروا كافة ميادين العمل والتجارة بدءاً من الغذاء والأسواق والصحة والتعليم والماء والكهرباء والعقارات، وصولاً إلى الوقود. وفوق هذا كله، فإن هذه السلطة مدينة للمواطنين بعشرات الرواتب؛ فالحكومة لا تسدد ديونها للناس، ولكنها في المقابل تقطع الماء والكهرباء فوراً إذا أخفق المواطن عن سداد ديونه القسرية المفروضة من قبلها!

إن سلطة هاتين العائلتين النهائيتين، ودون أدنى ذرة من الخجل أو الحياء، تعرضان عبر وسائلهما الإعلامية الصور الكارثية والمؤلمة لتلك العائلات التي يفتك بها الفقر وتتنفس بالكاد. إنهم يشجعونهم على الحديث عن حياتهم المأساوية، ويكون ويستجدون ويتوسلون أمام الأغنياء والرأسماليين لعل قلوبهم ترق فيقدموا لهم صدقات لإعالة أطفالهم أو توفير مأوى أو علاج لمرضاهم الميؤوس منهم. هاتان العائلتان اللتان تتربعان على قلاع ثروات النفط الهائلة، وتنهبان جيوب الناس، وتتاجرا بكافة مستلزمات الحياة، لا تترددان عن تقديم الميكروفونات للمواطنين لدفعهم نحو طريق التسول واستجداء الصدقات. إنها سلطة تجبي الضرائب وتسرق الجمارك وترفض تحمل أبسط المسؤوليات حتى تجاه المواطنين الذين هم على حافة الموت أو الذين تحولت حياتهم إلى جحيم وكارثة.

فمن جهة، مسعود بارزاني وأمرأه الصغار، ومن جهة أخرى أبناء طالباني وعائلتهم، حيث حوّل كل طرف منهما مدينة بأكملها إلى قصر ملكي يضج بمظاهر البذخ الفرعوني المذهل. فأمرأه الصغار الجدد الذين لم تسهم يوماً حرارة العمل أو برودته ولا يعرفون حتى معناه، أصبحوا مليارديرات على حساب هذه الجماهير الفقيرة حصرأ. لقد حولت كل واحدة من هاتين العائلتين نفسها إلى حاكم مطلق لمنطقة ما بقوة المليشيات وأجهزة "الپاراستن" (الحماية)، و"الزانياري" (المعلومات)، و"الأمن"، و"مكافحة الإرهاب"، ومختلف أجهزة القمع والتجهيل. وكل ما يُسمى ببرلمان ومجالس بلدية ومؤسسات منتخبة زعماً، ليست سوى ديكور وغطاء لواجهة السلطة العائلية المطلقة والمفروضة. فالسلطة محصورة بشكل مطلق بيد هاتين العائلتين، وما يُظهر كمؤسسات دولة ومجتمعات مدنية وقانونية ليس سوى مجرد مريدين وأتباع طائعين يخدمون مصالح هؤلاء الملوك والأمراء. لقد سجل التاريخ على مدى السنوات الـ 35 الماضية أن عائلتي بارزاني وطالباني، وتحديداً مسعود بارزاني والطالباني الأب والابن، قد امتلكتا زمام السلطة طوال 35 عاماً، لكنهما في القرن الحادي والعشرين استبقيتا المجتمع الكردستاني الحديث أسيراً ومكبلاً وعاجزاً وفق أشكال سلطة العصور الوسطى وبقوة السلاح.

إن هذه السلطة العائلية المتخلفة والمستبدة والنهابة والقمعية قد دعمت وأحييت كل أنواع التخلف الإسلامي والعشائري والأعراف البائدة والرجعية لتثبيت أركان حكمها. إن هذه السلطة المفروضة تقتقر لأي نوع من المشروعات السياسية أو القانونية أو الاجتماعية أو حتى الأخلاقية، ولا تليق أبداً بجماهير متحضرة ومجتمعاً حديثاً ككردستان، وهي في تعارض تام ومستعص مع أبسط معايير العصر والحقوق والحريات الأساسية المعاصرة. فهذه السلطة ليست مجرد مستبدة وظالمة، ولا متخلفة ورجعية فحسب، وليست مجرد ناهية لجيوب المواطنين، بل دفعت بمجتمع كردستان نحو حافة الهاوية والدمار الشامل. وعليه، فإن أي تغيير تقدمي وانتشار لحياة الناس من هذه المأساة، يعتمد قیل كل شيء على إنهاء هذه السلطة؛ فهي العائق والمانع الرئيسي أمام أي تقدم أو تحسين أو تحول نحو حياة تليق بالإنسان المعاصر. إن إسقاط هذه السلطة هو الخطوة الأولى والبدائية الفعلية لاستقرار المجتمع على مسار يقضي إلى إرساء سلطة تقدمية تتبع من إرادة الجماهير؛ سلطة يكون هدفها وبرنامجه الأساسي توفير الحريات ووضع حد لجميع أشكال العوز التي أفرزتها سلطة الطالباني وألبارزاني طيلة 35 عاماً.

البقية على الصفحة الثالثة

يعيش إقليم كردستان وجماهيره، في ظل سلطة عائلتين مفروضتين، حالة من الاختناق جراء الظلم والجور والدمار. فقد أنشأت هاتان العائلتان على هرم من المليشيات ومجموعة من الأجهزة القمعية والتبليبية. وبمعزل عن أي قانون أو شرعية أو مبدأ مدني، هيمنتا على مقاليد السلطة وثروات وعائدات هذا المجتمع. لقد حولتا قسماً من الناس إلى مريدين وأتباع وأعاون وحراس طائعين لإرادتهما وللذين أسروا من خلالهم جماهير غفيرة بملايينها، جاعلتين من حياة الناس ومصيرهم برمته رهينة لتعظيم قلاع ثرواتهم وثروات أقلية رأسمالية. فالجماهير المليونية، ورغم عملها النؤوب وجهدها وتعبها غير

المحدود، تعجز عن تأمين حياة بسيطة لعائلاتها. إن سلطة هاتين العائلتين، اللتين تمثلان في الوقت الراهن النموذج المجسم لسلطة البرجوازية الكردية، قد حولتا كافة مقومات الحياة الأساسية من غذاء وكساء ووقود وماء وكهرباء وتعليم وصحة وكل شيء آخر، إلى مشاريع تجارية خاصة بهما وبأعوانهما وحاشيتهما.

إن قسماً كبيراً من العمال، هذا إذا حالفهم الحظ، يحصل عبر العمل الشاق والمضني من الصباح إلى المساء في المصانع أو قطاع البناء أو التنظيفات وما شابه، على أجور تتراوح بين 300 إلى 500 وفي أقصى الأحوال 600 ألف دينار، أو قد يحظون بعد عقود من الخدمة والتعب براتب تقاعدي لا يتجاوز 500 ألف دينار. وكل هذه الأجور والرواتب لا تكفي حتى لزبائرتين للطبيب أو الليلة واحدة في مستشفى أهلي! فكيف يمكن بهذه الدخل البسيط تأمين أجور السكن والغذاء والكساء والطبيب والدواء والوقود والماء والكهرباء والمواصلات والتعليم... إلخ لعائلة بأكملها؟ فضلاً عن أن طابوراً طويلاً من الشباب من خريجي الجامعات بات الحصول على عمل ودخل بالنسبة لهم حلماً بعيد المنال. ومثلهم تماماً حال العمال الآخرين والمعلمين والموظفين وسائر الكسبة، حتى وإن كانت هناك فروق طفيفة، فهي لا تقوى أبداً على تحمل ظروف الحياة والغلاء الفاحش والقاسي الذي يطوق رقابهم. ومع كل هذا الحال، فإن نسبة كبيرة من الجماهير ترسفت بالبطالة والعوز؛ فلا توجد تعيينات ولا ترفيعات وظيفية، أما الراتب الذي لا يبقى في يد العامل أو الموظف سوى ساعات معدودات، فيغدو دائماً ضيقاً متأخراً ومتقطعاً على موائد المواطنين وسط آلاف الشكوك والاحتمالات.

إن السلطة (المستبدة، الطاغية، المطلقة، غير القانونية، غير الشرعية، والقمعية) العائلية والمليشياوية، التي تكبل الجماهير بالمئات من القنود الاقتصادية والسياسية، لا تلتزم بأدنى مسؤولية تجاه حياة المواطنين. فالخدمات العامة والحكومية التي كانت تحمل تلك التسمية في الماضي، جرى تدميرها والقضاء عليها تدريجياً وبشكل منهج. في المقابل، تتناول وتنزاد بلا توقف قوائم الضرائب والإتاوات المتنوعة المفروضة على الجماهير والكسبة والأسواق وكل معاملة تجارية. وفي النهاية، يتحمل الكادحون والمعلمون والموظفون والكسبة وزر كل هذه الأعباء التي تتجسد في الارتفاع الجنوني لأسعار متطلبات الحياة اليومية. إن عائدات تلك الضرائب والإتاوات تذهب مباشرة إلى خزائن العائلتين وحاشيتهما التي لا تشبع. إنهم يبيعون النفط قانونياً وعبر التهريب وتذهب عائداته لهم، ويجبون مختلف الضرائب والجمارك وتعود أرباحها إليهم، ويبيعون الأملاك العامة والبلدية وتصب

بصد النظام الرأسمالي والنزعة الذكورية! (بودكاست أمان مع فارس محمود)

الجزء الأول

العملية والنسوية، وتحديدًا تستلم النساء اجور بمعدل 77 دولار مقابل 100 دولار للرجل، اي بفرق ما يقارب 23 دولار عن كل 100 دولار يستلمها الرجل. هل تعرفون كم هذه الفجوة كبيرة؟! تعرفون كم من تريليونات الدولارات توفر سنوياً للرأسماليين؟! أرقام خرافية! ان هذا يجري في قلب العالم المعاصر اليوم للأسف.

كما انه في أوضاع الأزمات الاقتصادية، وعالم الراسمال هو عالم الأزمات الاقتصادية المتكررة، أول من يُطرد من العمل هم النساء، وذلك بحجة إن راتبهم ودورهم بالعمل "ليس رئيسياً"، "ثانوي"، "تكميلي للبيت"، فالراتب هو راتب الرجال، المعيل، "رب العائلة"، أترك الآن هذا المصطلح وقباحتته وذكريته جانباً. إن النزعة الذكورية تتجلى في "تسفيه" عمل المرأة و"التقليل" من أهمية أعمال النساء بوصفها غير ذات أهمية بعبارات من مثل "ماذا يعملن برواتبهن؟!"، "رواتبهن لهن فقط، لمكياجهن وملابسهن و عطورهن وتسريحاتهن والخ"! كم هذا العالم ظالم؟! مئات الملايين من النساء هن من يعيلن عوائلهم، عشرات الملايين هن معيلات وحيدات والخ. بدون النزعة الذكورية لا يمكن لهن بسهولة انتاج هذه الهراء والغثيان!

جانب آخر هو تقسيم الاعمال بالعمل، تقسيم العمل الى "قطاع أولي" (رجالي) و"ثانوي" (نسائي). ويتم الدفع بالنساء نحو وظائف الخدمات والرعاية والتعليم، وهي قطاعات تُقَوِّم اجتماعياً على أنها "مشاعر" وليست "مهارات"، مما يسمح للرأسمالي بدفع أجور أقل، وبالتالي زيادة معدل الربح.

من جهة أخرى، أن هذا الفرق بالاجور ضروري جداً للرأسماليين في صراعهم مع العمال. فامام اي مطلب للعمال بزيادة الأجور، فإن أول شيء يهددونهم به هو جلب وتوظيف النساء باجور اقل من العمال الرجال. ولهذا يتحول الأمر عملياً الى "كسر إضراب"، وبالتالي، شق صفوف الطبقة العاملة عبر هذه القناة: جنس البشر! اي "الفرق بالاجور" أداة مهمة لكبح الاجور. وهذا التنافس يضعف من قوة الطبقة العاملة والاتحادات العمالية ووحدتها، ويضع عراقيل أمام العمال للمطالبة بحقوقهم. بالاخص اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاجور هي اكبر بند من بنود المصروفات لاي شركة! بالإضافة الى كونهن جيش احتياطي من العمالة. في اوقات الازدهار يتم استقطابهن، وفي ايام الازمات أول من يطردوا، واستخدامهن وسيلة للضغط على الطبقة العاملة واجورها ومطالبها.

جانب آخر من ذلك هو "العمل الرعائي"، الذي يتم تصويره بوصفه "واجب فطري" للمرأة، اي عمل غير مدفوع الأجر للمرأة التي تقوم بكل شيء يتعلق بالمنزل وهدفه تأمين وضع مريح للعامل "المتعب" من العمل، من طعام، سكن مرتب، بيت نظيف، تربية الأطفال وتأمين حاجات كبار السن من متابعة وضعهم الصحي وأدويتهم ومستشفياتهم والخ الى توفير وضع عاطفي ومعنوي للرجل وباقي افراد العائلة. للبرجوازية مصلحة في اشاعة وتعميق هذا التصوير الذكوري بان هذا العمل بوصفه واجب "فطري" للمرأة.

اي نظام طبقي يقسم البشر الى قلة صغيرة تتحكم بالاقتصاد، وبالتالي تتحكم بكل شيء، واغلبية كبيرة معدومة، يخلق تراتبية في كل ميدان في المجتمع و يعيد انتاج كل الابدولوجيات والافكار التي تبرر هذه التراتبية. لهذه التراتبية عواقب غير محدودة بما فيه ظواهر تهز الضمير الانساني مثل الاعتداءات الجنسية، التحرش الجنسي ضد النساء، بيع الجنس، تجارة الرقيق الابيض، العنف المنزلي، التحكم بالملايس الى تقييد الحريات الاجتماعية والفردية الخ. ان ظواهر مثل جيفري ابستين وبيل كوسي والاف القضايا التي نسمع عنها في الاعلام وما تقوم به طالبان في افغانسان والجمهورية الاسلامية في ايران وغيرها هي كلها في الاساس نتاج هذه التراتبية التي لها اساس اقتصادي.

مثلاً، فيما يتعلق بميدان التجارة الجنسية والرقيق الابيض الذين لا يمكن تصورهما دون وجود هذه النزعة الذكورية. حسب التقديرات، ان تجارة الجنس الرسمية فقط، وأغلب هذه التجارة غير رسمية، تصب 200 مليار دولار سنوياً بالعالم في جيوب الراسماليين!!! وحسب تقديرات "التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية"، فان العوائد الاجمالية من جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال تصل الى 498 مليار دولار، والان مع التطور الرقمي تصل ارقام تجارة الافلام الاباحية والمحتوى المخصص للبالغين الى 100 مليار دولار سنوياً. المرأة هي محور هذه التجارة، بوسعكم ان تتصوروا حاجة الراسمال لهذا القطاع ولدونية المرأة!

البقية على الصفحة الرابعة

أبرار وادي: بدأ النظام الرأسمالي بالتشكل في أوروبا بين القرنين السادس والسابع عشر مع تراجع الاقطاع وإتساع التجارة العالمية وتراكم الراسمال. وترسخ مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حين غدا العمل المأجور والإنتاج من أجل الربح والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساس الذي يُقام على أساسه الإقتصاد الحديث. قدمت الرأسمالية نفسها ومعها أبواب التعليم والعمل المأجور ومنحت الكثير من الدول النساء حقوق قانونية وسياسية لم تكن موجودة سابقاً.

لكن هذه التحولات لم تؤدي الى إنهاء جذور اللامساواة بين الجنسين. لم يجعل دخول النساء لسوق العمل الراسمالي النساء متساويات مع الرجال، بل ضاعف الإستغلال عليهن بطرق عدة منها فجوة الأجور بينهن وبين الرجال، بالإضافة الى فرص الترقية المحدودة، وظروف العمل وساعاته. فالرأسمالية ليست نظام إقتصادي، بل مجتمع طبقي يقوم على تراكم الثروة من خلال إستغلال الأغلبية. وظفت وإستفادت من النزعة الذكورية والعنصرية والإستعمار كي تخدم مصالحها الإقتصادية وتستفاد من أشكال مختلفة مثل العنف والهيمنة ولضبط علاقات السلطة سواء عبر تكريس الأجواء الجندرية وإستغلال النساء والفئات المهمشة أو إستغلال ونهب الشعوب لاسيما دول الجنوب العالمي.

إن هذه هي الحلقة الثامنة من بودكاست، نناقش فيها هذا الإستغلال وكيف أثر على واقع النساء وكيف تقاطع مع باقي السياسات كي يعزز القهر والتمييز ضد المرأة.

معكم أنا، "أبرار هادي"، وضيبي "فارس محمود"، نائب سكرتير الحزب الشيوعي العمالي العراقي.

بودكاست أمان هو مساحة آمنة وحررة نستطيع من خلالها، كنسويات، أن نعبّر عن رؤيتنا لمطالب النساء. من خلالها، نستطيع أن نتكلم ونسمع ونفكر ونتواصل سوياً.

في البداية، فارس، كيف يستفيد النظام الرأسمالي اليوم بشكل مباشر من استمرار التمييز الجندري؟

فارس محمود: ان المسألة الاساسية في قضية المرأة والتمييز ضد النساء او اي شريحة اخرى في المجتمع مثل المهاجرين، "السود" او حتى كبار السن (مافوق سن التقاعد) او الشباب هو تحقيق اعلى قدر ممكن من الربح. ان تقسيم الطبقة العاملة الى اصناف يضعف الطبقة العاملة ويخلق التفرقة والمنافسة بين تلك الاقسام مما يساعد على خفض اجور ومستحقات شرائح واسعة بشكل اكبر. الموضوع مهم جدا عندما ياتي على المرأة من اجل تبرير هذا الانقسام، تاتي البرجوازية ومفكرها بايدولوجيات ونظريات وتفسيرات تقوم عبر النظام الابوي بتبرير فرض الدونية على المرأة.

لاحظي اننا نتحدث عن نصف المجتمع البشري، أي ما يقارب 4 مليارات انسان، بوصفهم نساء من ناحية الجنس. ولهذا فنحن نتحدث عن أمر هائل. ولهذا للنظام الرأسمالي مصلحة جدية بسلب أكثر ما يمكن من المكتسبات والحقوق تحت يافطة او تصنيف "امرأة" أو "نساء" لتصبح ارباح. إن توظيف الذكورية يدر عليه أرباحاً بأرقام فلكية وخيالية. إن محور حركة الرأسمال وأساس وجود الرأسمال هي الربح والربحية، وبدون الربح وفائض القيمة لا تبقى رأسمالية من الأساس. البرجوازي "الشاطر" هو الذي ينتزع أكبر نسبة أرباح من نفس نسبة الرأسمال.

إذا لم تدرك كيف يتحرك المجتمع البشري ونظامه الاقتصادي والسياسي، الرأسمالي، يصعب عليك فهم قضية وظلم المرأة وإضطهادها، ناهيك عن الرد على أوضاع المرأة ومعرفة سبل تحقيق حريتها وتحررها ومساواتها. من أوضح أشكال هذا التمييز الذكوري هو التمييز في العمل، فرض أجور للنساء اقل من الرجال على المهام الممتثلة. "الفجوة في الأجور" بين النساء والرجال تصل الى 15-20%، حسب تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية



انتهاء الاجتماع الـ 33 للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي الكردستاني بنجاح!

في يومي 11 و12 أيلول/سبتمبر 2026، عقدت اللجنة المركزية للحزب، بمشاركة أغلبية أعضائها وبحضور وفد من قيادة الحزب الشيوعي العمالي العراقي ضم الرفاق نادية محمود، وعمار شريف، و خليل إبراهيم، اجتماعها الاعتيادي (البلينيوم) في مدينة السليمانية.

بدأ الاجتماع بالنشيد الأممي والوقوف دقيقة صمت إجلالاً لذكرى الرفاق الذين قدموا أرواحهم في سبيل الحرية والاشتراكية، والرفيقين جليل شاباز ومصطفى يونس من كوادر الحزب. بعد ذلك، ألقى الرفيق عثمان حاجي مارف، سكرتير اللجنة المركزية، كلمة افتتاح الاجتماع، حيث أشار في كلمته إلى الوضع السياسي الحساس في المنطقة وكردستان والذي ينعقد فيه الاجتماع. فمن جهة، هناك حالة "لا حرب ولا سلم" بين أمريكا وإيران والتي تؤثر بشكل مباشر على الوضع السياسي في العراق وكردستان، ومن جهة أخرى، المآزق السياسي للأحزاب القومية الكردية والسلطة العائلية المفروضة التي أغرقت مجتمع كردستان في الظلم والمآسي والعوز، وإن التطلع من الاجتماع هو طرح أفق سياسي لمواجهة هذا الوضع الصعب وتطوير النضال الجماهيري والعمالي.

بعد كلمة الرفيق عثمان، بدأ جدول أعمال الاجتماع، وكانت المادة الأولى تتضمن تقرير المكتب السياسي والمؤسسات الرئيسية للحزب بين الاجتماع الـ 32 والـ 33 للجنة المركزية. في هذا القسم، تم الحديث بالتفصيل عن أعمال ونشاطات هذه الفترة ونقاط القوة والضعف في عمل مؤسسات الحزب. وأكد الاجتماع بشدة على النضال الحاسم لإزالة العقبات والمصاعب التي خلقت تضيقاً على عمل ونشاط الحزب، وفي الوقت نفسه شدد على تعزيز دور الحزب ومؤسساته المختلفة لتطوير النضال في مختلف الميادين.

وكان الموضوع الثاني للاجتماع حول الوضع السياسي للحزب بشكل عام. وفي هذا البند، قدم الرفيق ريبوار أحمد الموضوع، وشارك جميع الحضور في الاجتماع بشكل فعال. وتم في هذا الموضوع تقييم المكانة السياسية والاجتماعية والتنظيمية والقيادية للحزب بصورة شاملة. ومن منظور نقدي سياسي طليعي وثوري، حلل الاجتماع بصورة شاملة المسار الذي مر به الحزب خلال السنوات الماضية. وتم وضع اليد بدقة على الأسباب الأساسية التي شلّت حركة الحزب عن أداء دوره المنشود كحزب سياسي شيوعي في الصراع السياسي للمجتمع وتحدي الحركات البورجوازية وتغيير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والمضطهدة في كردستان. وفي ختام هذا الموضوع، أكدت اللجنة المركزية باستعداد عالٍ على إطلاق دورة جديدة من النشاط السياسي والاجتماعي والتنظيمي للحزب باتجاه تنظيم وقيادة الحركة العمالية والجماهيرية لمواجهة الوضع الكارثي الحالي وإحداث تغيير ثوري.

وكان هناك موضوع آخر للاجتماع يتعلق بأخر التطورات في الوضع السياسي في كردستان تحت تأثير حالة "لا حرب ولا سلم" بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، والذي قدمه الرفيق محسن كريم. وأشار في هذا الموضوع إلى الآثار السلبية للصراع والحرب بين أمريكا وإسرائيل ضد جماهير إيران، والتي – إلى جانب انسداد الوضع السياسي في الإقليم بسبب المشاكل بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي واندسداد أفقهم

السياسي – جعلت الوضع السياسي والأمني والظروف المعيشية للعمال والشغيلة صعبة وقاسية، ووضعت مستقبلاً غامضاً أمام جماهير كردستان. كما تم التأكيد على السبل والحلول للخروج من هذا الوضع، وتأكيد ضرورة أن يعلن الحزب عن سياسته في هذا الصدد للمجتمع.

بعد ذلك، قدم الرفيق عثمان حاجي مارف موضوعاً حول السلطة العائلية المفروضة التي أغرقت مجتمع كردستان في الحرمان والعوز وأصبحت محط سخط وغضب واسعين من الناس. وأوضح الرفيق عثمان في هذا الموضوع أن إنهاء هذه السلطة العائلية الجائرة هو خطوة أولى لإخراج كردستان من المآزق السياسي الحالي واقتياد المجتمع نحو تغيير ثوري في الوضع السياسي وإقامة سلطة تعتمد على الإرادة المباشرة للجماهير، وتستطيع توفير الحرية والرفاه للجماهير العمالية والكادحة.

وكان موضوع آخر من اجتماعات البلينيوم يتضمن وثيقة "النضال ضد الغلاء" التي قدمها الرفيق محسن كريم. وقد حددت الوثيقة بوضوح العوامل والأسباب التي أدت إلى الغلاء الفاحش، والتي تمثلت في السياسة الرأسمالية للحكومة البورجوازية-المليشياوية-العائلية في الإقليم المعتمدة على إفراغ جيوب العمال والشغيلة ونهب الإيرادات العامة وفرض الضرائب والإتاوات وتسليم وتحويل كل الخدمات العامة والضرورية إلى شركات. كما حددت الوثيقة بدقة الحلول والخطوات العملية لتطبيق المطالب والقضايا الواردة فيها.

وكان هناك موضوع مهم آخر في الاجتماع يتعلق بسياسة تنظيم الحزب بين العمال. أعدت وصيغت هذه المادة من قبل الرفاق محسن كريم، وريبوار أحمد، وخسرو ساية. وقدم الرفيقان محسن كريم وخسرو ساية الموضوع، وجرى حوله نقاش مفصل من قبل المشاركين. وفي هذا الموضوع، تم تحديد الأسس والاتجاهات والخطوات العملية لعمل الحزب بين العمال بوضوح، سواء في مجال التنظيم الحزبي الشيوعي أو في مجال التنظيم الجماهيري غير الحزبي. كما جرى الحديث عن ضرورة أن تنظم قيادة الحزب العديد من الندوات والنقاشات والاجتماعات حول هذا الموضوع داخل صفوف الحزب بهدف ترسيخ هذا الأسلوب من العمل الشيوعي وتأسيس اللجان الحزبية الشيوعية والمنظمات النضالية الجماهيرية للعمال والفئات المحرومة والكادحة في مجتمع كردستان.

وبعد انتهاء المواضيع والوثائق، وفي فقرة القرارات، تم اتخاذ عدد من القرارات المهمة بشأن كيفية العمل والتطبيق العملي للسياسات والوثائق. وفي الفقرة الأخيرة من الاجتماع، جرت انتخابات سكرتير اللجنة المركزية وأعضاء المكتب السياسي. وأعيد انتخاب الرفيق عثمان حاجي مارف بإجماع الأصوات سكرتيراً للجنة المركزية. كما تم انتخاب الرفاق: خسرو ساية، ريبوار أحمد، دشتي جمال، آزاد مجيد، محسن كريم، وهستا مهدي رسول، جمال محسن، عبد الله محمود، ريبوار عارف، وألان مارف كأعضاء في المكتب السياسي.

وفي يوم 14 أيلول، عقد الاجتماع الأول للمكتب السياسي بعد البلينيوم، حيث تم فيه – بالإضافة إلى متابعة قرارات وخطط الاجتماع – تحديد الخطوات العملية للمكتب السياسي للفترة القادمة. وفي هذا السياق، تم تحديد هيئة تنفيذية لتسيير الأعمال.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
14 أيلول/سبتمبر 2026

تنمة إنهاء سلطة العائلات...

والشباب والمعلمين والموظفين تؤدي دوراً بالغ الأهمية في هذا النضال والتحول. يجب تعزيز المنظمات القائمة وتطويرها، ويجب تأسيس تلك غير الموجودة ولف الجماهير حولها تنظيمياً وتوحيدها. إن الاتحاد والتنظيم هما شرط الانتصار في هذا النضال لإنقاذ المجتمع من هذا الجحيم والمأساة. إن أي تطلع من هذه السلطة، حتى لحل أبسط مشاكل الناس، يعد سذاجة غير مبررة وستؤدي إلى تعميق وتراكم المزيد من المآسي والعوز. فمن الأساس، لا توجد حلول لأبسط مشكلات الجماهير ضمن دستور وبرنامج هذه السلطة؛ فهم ما زالوا يخططون لكيفية امتصاص دماء الجماهير المُعدمة أكثر فأكثر، لدرجة ترقيهم جني الأرباح حتى من أنفاس المرضى الأخيرة لصالح مستشفياتهم الخاصة؛ وعليه، لا بد أن يتصاعد نضال شامل في كافة الميادين ضد هذه المأساة، بدءاً من فرض المطالب وصولاً إلى التغيير الجذري الذي لا يتحقق إلا بهذه الكفاحات. إن دور القادة والنشطاء في الحركات الاجتماعية واحتجاجات العمال والموظفين والمعلمين والنساء والشباب، والنشطاء الشيوعيين والتحرريين والمتقنين التقدميين، هو دور حيوي ومصيري للغاية في تنظيم الجماهير وتوحيد صفوفها لتعبيد هذا الطريق وإنجاح هذا التغيير.

بالتأكيد، إن الإطاحة بهذه السلطة المسلحة، الثرية والمستبدة ليس بالأمر السهل، لكنه ممكن وقابل للتحقق. فالملايين من العمال والنساء والمعلمين والموظفين والكادحين والشباب والعاطلين عن العمل والكسبة الذين أنهكهم الغلاء والعوز والقمهر، قادرون إن توحدوا وتنظموا وتسלحوا بأفق سياسي ثوري للإطاحة بهذه السلطة الكارثية، أن يُشَلِّوا سلاح وثروات هؤلاء الحكام ويعطلوها عن العمل. بوسعهم إنهاء السلطة الغاشمة لهاتين العائلتين وجلب كافة اللصوص والمجرمين والمستبدين إلى قفص محكمة الجماهير الثورية. لقد تمحورت المناقشات الأساسية للبلينيوم 33 للجنة المركزية حول هذه المسألة، لتتضح بدقة ضرورة وكيفية الاستعداد لهذا التغيير، وتحدد على هذا الأساس المهام العاجلة للحزب الشيوعي العمالي.

مما لا شك فيه أن هذا التغيير في السلطة وظروف الحياة هو في النهاية عمل يجب أن تنجزه الجماهير العريضة من العمال والكادحين والمنظمين والمُوحدين حول هذا الأفق. فمنظمات وتجمعات وشبكات العمال والنساء

أي مصير يواجه البشرية؟

توما حميد

مقدمة

عقود من تحكم الولايات المتحدة بالعالم بدأت تبرز أقطاب جديدة اقتصادية وسياسية وعسكرية، وخاصة الصين. وقد ساهمت العولمة، التي كانت تمثل آلية من آليات حل تناقض الحاجة إلى نمو رأس المال عبر توسيع الأسواق وتحرير التجارة والاستثمار، في صعود هذه الأقطاب الجديدة. غير أن العولمة نفسها لم تستطع أن تحل التناقض الأساسي، بل نقلته إلى مستوى أعلى وأكثر تعقيداً.

إن اشتداد مشكلة عدم وجود فضاء جديد لامتصاص الرأسمال النامي من جديد، وخاصة بعد صعود أقطاب جديدة عالمياً، يؤدي إلى زيادة خطورة نشوب حروب مدمرة من أجل إعادة تقسيم العالم بين الأقطاب العالمية. إن الحرب في أوكرانيا والحرب على إيران والحروب الأخرى في الشرق الأوسط والاعتداء على فنزويلا والحرب المحتملة في أماكن أخرى مثل كوبا هي جزء من محاولة إعادة تقسيم مناطق النفوذ، وخاصة من الناحية الاقتصادية. وهذه الحروب ليست حوادث معزولة أو أخطاء في السياسة الدولية، بل هي تعبير عن تناقض بنيوي في النظام الرأسمالي العالمي الذي يبحث عن مخارج لأزمته عبر الصراع والتنافس على الموارد والأسواق.

خطر الحرب النووية

تواجه البشرية اليوم خطراً متزايداً، بما فيه خطر الحرب النووية. فإذا كان الحديث عن استعمال الأسلحة النووية والقضاء على حضارات وبلدان بأكملها قد كان في السابق محظوراً ومرفوضاً أخلاقياً وسياسياً، فإنه يتم بشكل مستمر جعله أمراً طبيعياً ومقبولاً. هذا التطبيع للخطاب النووي هو في حد ذاته مؤشر خطير على مستوى التدهور الذي وصل إليه النظام العالمي الرأسمالي، وعلى مدى استعداد القوى المهيمنة للمخاطرة بمستقبل البشرية جمعاء من أجل الحفاظ على مواقعها ومصالحها.

المهمة التاريخية للقوى التقدمية

في مواجهة هذا الخطر يترتب على الشيوعيين والاشتراكيين والجماهير التحررية والتقدمية القيام بكل ما بوسعهم للجم هذا الخطر. إن هذه المرحلة الفلكية وغير المستقرة بشكل خاص في تاريخ الرأسمالية تفتح الآفاق أمام تحولات تقدمية أيضاً، مثلما فتحت أجواء الحرب العالمية الأولى الفرصة أمام وصول البلاشفة إلى الحكم في روسيا. إن التذمر والاستياء من النظام القائم قد وصل إلى الذروة، كما أن التوهم بالنظام هو أدنى من أي مرحلة أخرى. وهذا يعني أن الظروف الموضوعية ناضجة أكثر من أي وقت مضى لطرح البديل الاشتراكي.

غير أن القيام بتغيير تقدمي لصالح البشرية مرهون بممارسات الجناح الطليعي الثوري في صفوف الطبقة العاملة. فلا يكفي أن يكون النظام في أزمة، ولا يكفي أن يكون الاستياء جماهيرياً واسعاً، بل لا بد من وجود قيادة ثورية قادرة على تنظيم هذا الاستياء وتحويله إلى قوة تغيير اجتماعي وسياسي في بقع معينة في العالم. إن المهمة المطروحة اليوم هي بناء هذا الجناح الطليعي وتقويته وتوسيع قاعدته في صفوف الطبقة العاملة والجماهير المضطهدة.

إن السؤال عن مصير البشرية ليس سؤالاً نظرياً مجرداً، بل هو سؤال عملي ملح. فالنظام الرأسمالي العالمي، بمنطقه القائم على النمو اللامتناهي والتنافس على الأسواق والموارد، يدفع العالم نحو مزيد من الحروب والصراعات ويهدد بكارثة نووية. وفي المقابل، فإن الظروف الموضوعية تفتح آفاقاً حقيقية للتحوّل التقدمي. إن الخيار بين هذين المصيرين لا يحسمه التاريخ تلقائياً، بل يحسمه نضال القوى التقدمية والثورية في كل مكان. إن مستقبل البشرية مرهون بقدرة هذه القوى على التنظيم والتحريك والتغيير.

بعد النظام الرأسمالي نظاماً اقتصادياً واجتماعياً يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والسعي المستمر نحو تحقيق الربح وتراكم رأس المال. ومن أبرز خصائص هذا النظام، بل يمكن القول إنها الخاصية الجوهرية التي تحكم منطقها الداخلي، هي الميل الدائم والحاجة الموضوعية إلى النمو المستمر. فالنظام الرأسمالي لا يستطيع البقاء والاستمرار دون التوسع المتواصل في الأسواق وفي مجالات الاستثمار وفي مصادر المواد الأولية. هذه الخاصية قد تبدو



للوله الأولى نقطة إيجابية، إذ إنها تدفع نحو الابتكار والتطور التكنولوجي وزيادة الإنتاجية. غير أنها في الوقت نفسه تشكل تناقضاً بنيوياً لا يمكن للنظام الرأسمالي أن يحله في إطار آلياته الذاتية، ذلك أن النمو اللامتناهي يتصادم حتماً مع محدودية الموارد والفضاءات والأسواق على كوكب الأرض.

من الاستعمار إلى الحروب العالمية

لقد دفعت الحاجة إلى النمو الرأسمالية التي برزت أولاً في بريطانيا إلى الانتقال من القطر البريطاني إلى قارة أوروبا، ثم إلى بقية قارات العالم. وقد جاء جزء كبير من هذا الانتقال على شكل استعمار مباشر، حيث قامت الدول الأوروبية بتقسيم وغزو معظم بلدان العالم من أجل نهب ثرواتها الطبيعية والبشرية والسيطرة على أسواقها. وقد شكلت هذه المرحلة الاستعمارية ذروة التوسع الرأسمالي في شكله الكلاسيكي.

غير أنه بعد إتمام تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الاستعمارية لم يبق مجال للتوسع. وهنا برز التناقض البنيوي بكل حدة: فالنظام الرأسمالي الذي يحتاج إلى النمو المستمر لم يعد يجد فضاءات جديدة ليمتص فائض رأس المال والسلع. وقد أدى هذا الأمر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، وكلتاهما كانتا في جوهرهما حروباً من أجل إعادة تقسيم العالم بين القوى الرأسمالية الرئيسية والمتقدمة تكنولوجياً.

لقد أدت هذه الحروب إلى تدمير معظم الدول المشاركة فيها، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى وحيدة غير متضررة. وقد أدى هذا الضعف في الدول الرأسمالية الأوروبية، إلى جانب وجود الاتحاد السوفيتي كقطب، إلى بروز حركات التحرر الوطني التي أدت إلى استقلال معظم المستعمرات القديمة. وهكذا حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل الدول الاستعمارية الأوروبية واليابان، وتحكمت بالعالم وسيطرت على معظم المستعمرات السابقة اقتصادياً، وإن كانت قد منحت بعض الاستقلال السياسي في بعض الأحيان.

أزمة الرأسمالية المعاصرة وصعود الأقطاب الجديدة

بعد عقود من خسارة أوروبا لمستعمراتها دخلت هذه الدول في أزمة. وبعد

تتمة بصدد النظام الرأسمالي والنزعة الذكورية ...

التقليدية. فبدون الأخيرة يصعب تحقيق هكذا أرباح! ويعتبر السوق ان المرأة هي "جسد مهذب" بالحمل والانقطاع، محور ذهنه ان الوظيفة الاساسية للمرأة هي المنزل، ولهذا لاينفك الراسمالي عليها للتدريب وتطوير امكانياتها ومؤهلاتها، ويدفع لها اجرا قليلا من البداية لتبرير هذا. كما نرى سيادة ثقافة "الرجولة" في ساعات العمل. فان ساعات العمل الإضافية والتقلات والسهر في الاجتماعات صُممت على قياس رجل لديه زوجة في المنزل تدبر كل شيء. المرأة التي لديها المؤهلات ذاتها تواجه صعوبة في هذا النموذج، فتعتبر "أقل إنتاجية" رغم تماثل الشهادات، مما يمنع ترقيتها ويُقيها في الرواتب الدنيا. للبودكاست تتمة.....

يُقال ان العالم بني على اكتاف العمال، بكلا الجنسين، إن هذه حقيقة. ولكن الحقيقة الأكثر سطوعاً هو إنه بني على اكتاف وظلم وقهر المرأة في الواقع! جانب آخر من القضية هو الادوار النمطية للمرأة وحصر قيمة المرأة في مظهرها وادوارها النمطية ووضع معايير صارمة لـ "الجمال والانوثة"، وبالتالي تنفق النساء ما يقارب 80 مليار دولار سنوياً فقط على عمليات التجميل الجراحية. بالإضافة الى ما يسمى الاستهلاك "المُوجّه". فالتمييز يُنتج "أسواقاً وردية" و"زرقاء"، مما يضاعف الإنفاق الاستهلاكي (منتجات تجميل، موضة، أدوات منزلية) التي تحقق أرباحاً طائلة وكذلك خلق شعور مستمر عند المرأة بـ "عدم الكفاية" تعتمد على استمرار الهوية الجندرية